الاحتجاجات المجتمعية في قطاع تعدين الذهب بالسودان: مقاومة سلمية وردود فعل قمعية

سليمان بلدو

الصورة مقدمة من اللجنة المنظمة لاعتصام العبيدية

يناير 2023

المرصد السوداني للشفافية والسياسات

أغلق أهالي الفداء بمحليّة أبو حمد بولاية نهر النيل في أواخر أكتوبر عمليات سبع شركات تعمل في منطقتهم في مجال معالجة مخلفات تعدين الذهب. وأصر[1] المحتجون على أن تتوقف الشركات أولاً عن استخدام المواد المحظورة في عملياتها بشكل تدريجي، وأن تمتثل امتثالاً صارماً للقوانين البيئية السارية، وتتوقف عن التمدّد إلى المناطق السكنية، لكي تتمكن من استئناف عملياتها. وكان اعتصاماً نظمه النشطاء والمجتمع المحلي في أغسطس لثلاثة أسابيع متواصلة في بلدة العبيدية، التي تعد واحدة من أكبر مراكز الخدمات والإمداد **لأعمال تعدين الذهب** في السودان، والمعروفة باسم "أسواق الذهب"، قد طالب بحماية الأهالي من المواد السامة المستخدمة في التعدين التقليدي والصناعي وزيادة استثمار الإيرادات التي تجنيها الحكومة من صناعة التعدين في تحسين الخدمات في المنطقة.

منع المتظاهرون، في الاحتجاجين، الشركة السودانية للموارد المعدنية التابعة لوزارة المعادن من تحصيل الإيرادات. كما عطلوا إنتاج الشركات من الذهب من خلال قطع إمدادات مخلفات التعدين والمياه اللازمة لعملياتها. ومن بين الشركات المتضررة من هذا الإغلاق شركة روسية تعرف باسم مروي قولد Merowe Gold، والمالك المستفيد منها هو قوة المرتزقة الروسية المعروفة باسم مجموعة فاغنر[2]. نجحت الاحتجاجات، في كلا الاعتصامين، في انتزاع بعض التنازلات المهمة من الحكومة وشركات الإنتاج، مثل التأكيد على استحقاق المجتمعات المحلية للاستفادة من صناديق المسؤولية الاجتماعية (محسوبة كنسبة مئوية من دخل الشركات بدلاً من تقديمها كمساهمة طوعية من قبل هذه الشركات). كما أكدت مجموعات المجتمع المحلي في بعض المحليات حقها في الإشراف على ممارسات وبروتوكولات حماية البيئة فيما يتعلق بالتعامل الآمن للشركات مع المواد السامة.

كانت احتجاجات الفداء والعبيدية هي الأحدث ضمن سلسلة طويلة من مظاهر قلق المجتمعات المحلية التي تضررت من الاستخدام غير المنضبط للزئبق والسيانيد في قطاع تعدين الذهب الأهلي والصغير في السودان. كما عبرت عن عدم رضاها بسبب زحف شركات الإنتاج المحلية والأجنبية على المناطق التي كانت تمارس فيها هذه المجتمعات التعدين الأهلي باستخدام تقنيات بدائية وخطيرة.

أصبحت الاعتصامات وغيرها من أشكال الاحتجاجات المجتمعية، مثل إغلاق الطرق الوطنية السريعة ووقف ضخ النفط إلى مصفاة الخرطوم، سمة شائعة ومتكررة على نحو مضطرد للمعارضة المدنية ضد استيلاء الدولة المركزية القوية الكليبتوقراطية وشركائها التجاريين، بما في ذلك الشركات الخاصة المرتبطة بقوات الأمن السودانية وحلفائها التجاريين الأجانب، على الموارد المحلية. وتمثّل المطالبة بالاستثمار الحكومي في إحياء قطاعي الصحة والتعليم العامّين المنهارين، وتوفير خدمات أخرى مثل الإمداد المنتظم بالمياه النظيفة والطاقة الكهربائية، المطالب الرئيسية.

انتزعت معظم التي نُظّمت في السنوات الأخيرة وعوداً بتلبية مطالبها من قبل المسؤولين الذين، للأسف، نادراً ما يتابعون وعودهم بمجرد رفع الاعتصام. وقد فرضت المجتمعات المحلية إغلاق مصانع المعالجة التي تهدّد صحتها بشكل مباشر، مثل مصنع الدولية في صواردة بالولاية الشمالية المرتبط بجهاز المخابرات العامة السودانية، وكذلك مصانع في أم بادر بشمال كردفان، ومناطق الترتر وتلودي وكلوقي بجنوب كردفان.

---

[1]Facebook post, https://www.facebook.com/100083223286770/posts/pfbid02fL7rBQRrC216JJ9dHR9turcAHgLBKNq6E95SdHreVroRK6h2Dx7aBzNUZYW15fhHl/

[2] Simon Marks and Mohammed Alamin, "How a Sanctioned Russian Company Gained Access to Sudan's Gold," Bloomberg, April 30, 2022, https://www.bloomberg.com/news/articles/2022-04-30/how-a-sanctioned-russian-company-gained-access-to-sudan-s-gold

تنظّم هذه الأشكال من الاحتجاج بشكل أساسي جمعيات الشباب في المجتمع المحلي، والناشطين الحقوقيين والبيئيين، ومجموعات المزارعين وأصحاب الأعمال القلقين إزاء التهديدات التي يتعرض لها رفاه مجتمعاتهم وحقوقها. وتعمل هذه المنظمات، في كثير من الحالات، تحت المظلة الفضفاضة للـ "مجموعات المطلبية". ولكل واحدة من هذه المجموعات جمعية عمومية على المستوى المحلي تنتخب سكرتارية تنفيذية مكونة من عشرة أعضاء تنعقد اجتماعاتها كل ثلاثة أشهر. ولمعظم الولايات هيئات تنسيق لهذه المجموعات المطلبية، تلتئم في اجتماع سنوي لجميع ممثلي الولايات على النطاق الوطني. والمجموعات المطلبية مجموعات منظمة للغاية وحسُنة التشبيك تقاوم مشاريع التنمية الكبيرة التي تجيزها الحكومة المركزية في تجاهل لحقوق ومصالح المجتمعات المحلية، مثل السدود، ومشاريع الزراعة الآلية، وتخصيص امتيازات التعدين بدون التشاور معها. وغالباً ما تحوّل هذه المجموعات غضب وإحباطات مجتمعاتها إلى طاقة إيجابية وأنشطة لرفع لمستوى الوعي والمناصرة.

لا عجب أن الاحتجاجات المجتمعية الأكثر وضوحاً والأعلى صوتاً تحدث اليوم في مناطق تعدين الذهب. فالأخطار المميتة تهدّد المجتمعات في مناطق التعدين بسبب تعرضها طويل الأمد للمواد السامة. وقد طغى القطاع الأهلي لتعدين الذهب على إنتاج السودان منذ بداية حمى الذهب في حوالي 2008-2009، حيث يعمل أكثر من مليون سوداني في مناطق نائية في خمسة عشر من ولايات البلد الثماني عشر، ويرسلون التحويلات المالية إلى عائلاتهم عندما يعثرون على الذهب. ويشارك المجتمع المحلي بأكمله في التعدين الأهلي في معظم مناطق التعدين، بما في ذلك النساء والأطفال، مستخدمين أدوات بدائية ومعرّضين أنفسهم لعوامل قاسية. ويطغى المهاجرون الاقتصاديون من كافة أنحاء البلاد والدول المجاورة غرباً في منطقة الساحل على المعدّنين في المناطق القاحلة ذات الكثافة السكانية المنخفضة في ولايات البحر الأحمر ونهر النيل والولاية الشمالية.

تشير التقارير الصادرة عن وزارة المعادن إلى أن عمال التعدين الأهلي أنتجوا 80٪ في المتوسط من جملة 689 طناً من الذهب هي مقدار الانتاج المُعترف به رسمياً في العقد الممتد بين عامي 2011 و2020. ويستخدم عمال التعدين الأهلي الزئبق لاستخراج الذهب من خلال الغسل والملغمة. ووفقاً لتقرير البنك الدولي،[3] تميز السودان بما لا يُحسد عليه كونه أكبر مستوردي الزئبق في أفريقيا جنوب الصحراء بين عامي 2010-2015، حيث استورد 38٪ من الزئبق الذي دخل هذه المنطقة وفقاً لإحصاءات التجارة العالمية التي تم الإبلاغ عنها إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة كومتريد. ومع ذلك، فقد دقّ المرصد السوداني للشفافية والسياسات (STPT)، ناقوس الخطر في ورقة إحاطة بشأن[4] الزئبق صدرت مؤخراً إذ سمح مسؤولو وزارة المعادن لعدد من الشركات المرتبطة سياسياً بقادة الانقلاب العسكري في أكتوبر 2021، باستيراد 4000 طن من الزئبق، ما يمثل 450٪ من إجمالي حجم التجارة العالمية في الزئبق في عام 2020 البالغ حجمها 891 طناً.

في الوقت نفسه، شجع السودان على التوسع في إنشاء مصانع المعالجة التي تتعامل مع ملايين الأطنان من النفايات المعدنية التي خلّفها عمال التعدين الأهلي باستخدام السيانيد. في الواقع، معروف أن الزئبق يستخلص حوالي 30٪ فقط من محتوى الذهب في الخام، تاركاً وراءه 70٪ من جزيئات الذهب في مخلفات التعدين. ويمكن استخراج الكثير من هذا الذهب المتبقي

---

[3] Carsten Lassen, Marlies Warming and Jakob Maag, COWI Denmark, "Mercury Trade and Use for Artisanal and Small-Scale Gold Mining in Sub-Saharan Africa," World Bank, 2022, http://cegemi.com/wp-content/uploads/2016/02/Mercury-Sub-Saharan-Africa-Trade-Report-12-December.pdf

[4] Mohamed Salah Abdelrahman, "How Mercury is Poisoning a Nation: and gross mismanagement is aggravating the problem," Sudan Transparency and Policy Tracker, October 2022, https://mcusercontent.com/b3101ea3866029414729ab5e5/files/c3415b2d-bfee-b662-9d0a-16bff2d0a8d8/MercuryBrief_FINAL.pdf.

باستخدام السيانيد، لكن العديد من معالجي المخلفات يتجاهلون بروتوكولات الصناعة الخاصة بمعالجة السيانيد في عملياتهم، في غياب آليات الرقابة والإنفاذ الحكومية.

أصبح العديد من عمال التعدين الأهلي يفضلون بشكل متزايد في السنوات الأخيرة معالجة مخلفات التعدين الخاصة بهم بأنفسهم باستخدام مادة الثيوريا السامة بدلاً من بيعها لمعالجي المخلفات، مما زاد من تفاقم المشكلة. ولإعطاء فكرة عن خطورة هذه المشكلة، كشف تقرير صدر في يناير 2022 من قبل الجمعية السودانية لحماية البيئة والمجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية وجامعة النيلين، عن طريق التصوير بالأقمار الصناعية، عن وجود ما لا يقل عن 700 كومة من النفايات المعدنية في المنازل والمزارع في عدد من قرى ولاية نهر النيل على امتداد مسافة تقل عن 65 كيلو متراً بمحاذاة نهر النيل. وقدّر الباحثون محتويات هذه الأكوام بـ 450 ألف طن من النفايات المعدنية الملوثة بـ 1.9 طن من الزئبق. وقد نقل السكان المحليون النفايات من مناطق التعدين إلى أماكن أبعد، واستعملوا حوالي 7000 خلاّط بدائي يستخدم الثيوريا لاستخراج الذهب.

اتّخذت المجموعات المطلبية المحلية الرقابة الحكومية المتساهلة على استخدام هذه المواد السامة رايةً لحشد الجمهور، مما زاد من صدى الاحتجاجات المطالبة بحماية الصحة العامة والبيئة في مناطقها. وتبلورت رؤية المجتمعات المحلية في المؤتمر الأول للتعدين في ديسمبر 2019 الذي انبثقت منه خريطة شاملة لحلول هذه المشكلات، انطلاقاً من حقيقة أن المشكلات المحلية مرتبطة بالرؤية الكلية، وأن العلاج يكمن في تغيير السياسات وهياكل الإدارة. أجاز المؤتمر العديد من التوصيات، في مقدمتها إعطاء حق الرقابة البيئية للمجتمعات المحلية. وبسبب عدم الاستقرار في السودان إلى حد كبير، لم تصادق الحكومة على رؤية هذه المجموعات المطلبية ولم تنفّذها.

أصبحت الاحتجاجات الشعبية من قبل المجتمعات التي تسعى للدفاع عن حقوقها في موارد مناطقها وحماية صحتها وبيئتها وسبل عيشها من الاستخدام المتهور للمواد السامة أمراً معتاداً في السودان اليوم. وتمثّل الاحتجاجات وجهاً من وجوه المقاومة الشعبية ضد استيلاء النخب الحاكمة، وقوات الأمن التي تحميها، وحلفائها وداعميها الأجانب على الموارد الطبيعية للبلد. ومع ذلك، يتطلب وضع حد للاستيلاء الكليبتوقراطي على الموارد الطبيعية في السودان ما هو أكثر من نفثات الغضب المتفرقة للمقاومة القاعدية. لقد أصبح عمال التعدين الأهلي والمجتمعات المحلية يقبلون التعرّض للزئبق القاتل في غياب بدائل أفضل لكسب العيش. وليس من فرصة سوى لحكومة ذات عقلية إصلاحية يقودها مدنيون، متحررة من تدخل الجيش في المجالين السياسي والاقتصادي، لمواجهة التحديات الهائلة التي تسحق شعب السودان.